قراءة تحليلية في واقع التصدير في الجزائر للفترة 1963-2020

Analytical Overview of Algeria's Exports for the Period 1963-2020

وسيلة سعود [1،*]

[1] مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر).

Wassila SAOUD [1,*]

[1] Laboratory of "development policies and prospective Studies", University of Bouira (Algeria)

تاريخ الاستلام (Received): 2024/09/02 ؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2024/11/30 ؛ تاريخ القبول (Accepted): 2024/12/03

ملخص : هدفت الدراسة إلى تشخيص عام لوضعية التصدير في الجزائر، مع تحديد درجة التغيُّرِ في طبيعة الصادرات، من أجل توضيح مستوى النجاح في التوجُّهِ نحو ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات من عدمها. وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، بالتركيز على الفترة 1963-2020. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التطوُّرِ الكبير لقيمة الصادرات الجزائرية منذ الاستقلال إلى 2020 بتضاعفها عدة مرات، والتوسُّعِ النسبي في النطاق الجغرافي للتصدير، إلا أن الصادرات في الجزائر لا تزال معتمدة بنسبة عالية جدا على قطاع المحروقات، لتبقى الصادرات خارج المحروقات، بكل قطاعات النشاط وطبيعة المنتجات والخدمات المصدرة، تُمثِّلُ نسبة ضعيفة، بالرغم من البرامج والسياسات الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي بما فيه تنويع الصادرات، عن طريق برامج وسياسات عديدة. ويرجع ذلك إلى ضعف فعالية الصناعات والقطاعات الأخرى وضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في الخارج. وهو ما يدفع إلى التوصية بضرورة توجيه جزء مهم من مداخيل المحروقات إلى تطوير البنية التحتية والقاعدة الصناعية في مختلف القطاعات غير النفطية التي تسمح بتطويرها، بما يُعزِّزُ من مساهمتها الحقيقية في تقديم القيمة المضافة في الاقتصاد، وذلك من خلال التوجُّهِ نحو بناء مجتمع منتج وليس استهلاكي فقط.

الكلمات المفتاح : تصدير، صادرات، صادرات غير نفطية، أسواق دولية، تنافسية.

تصنيف JEL : F00 ؛ F14 ؛ N17 ؛ O1 ؛ O2.

Abstract: This study aimed to assess Algeria's export situation, analyze changes in the types of exports, and evaluate the success of diversifying beyond hydrocarbon products. It used a descriptive-analytical approach to achieve these objectives, focusing on the period 1963-2020. The study found that despite substantial growth in the value of Algerian exports since its independence (1962) to 2020, with exports multiplying significantly and expanding geographically, Algeria still heavily depends on the hydrocarbon sector for a large portion of its exports. Non-hydrocarbon exports, spanning all industries and product types, contribute minimally, despite multiple programs and policies aimed at diversifying the economy and exports. This is primarily due to the inefficiency of industries and other sectors and the limited competitiveness of Algerian products in international markets. This leads to the recommendation of the necessity to allocate a significant portion of hydrocarbon revenues to the development of infrastructure and the industrial base in various non-oil sectors that can be developed, enhancing their real contribution to adding value to the economy. This should be achieved by directing towards building a productive society, not just a consumer society.

Keywords: Export; exports; non-oil exports ; international markets ; competitiveness.
Jel Classification Codes : F00 ; F14 ; N17 ; O1 ; O2.

* Corresponding author, e-mail: w.saoud@univ-bouira.dz

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

I- تمهيد :

يُعدُّ التصدير جزءا أساسيا من الاقتصاد العالمي، على اعتباره وسيلة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة الـــمُصدِّرة، وكذا القناة التي تسمح بانتقال السلع، باختلاف طبيعتها، بين الأسواق الدولية من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية. فإضافة إلى تأثير التصدير في تعزيز العلاقات والتعاون بين الدول، فإن له تأثيرا مُهمّا على الاقتصاد الوطني من حيث الحصول على العائدات والأرباح باعتبارها مصدرا إضافيا للدخل وللعملة الصعبة وللإيرادات، بحيث تقوم الدول غالبا بتصدير الفائض من سلعها أو مواردها للحصول على الأموال اللازمة لشراء ما تحتاجه من سلع وموارد أخرى غير متوفرة لديها، أو غير كافية لتلبية طلبها المحلي. فالتصدير، بالنسبة للدولة والمؤسسات على حدٍّ سواء، مجال لتوسيع واقتناص الفرص، وتعزيز الإيرادات والعوائد. كما يمكن أن يساهم التصدير أيضا في تعزيز الابتكار والتحفيز على المنافسة، ما يعني ديناميكية أعلى في الاقتصاد الوطني، وما ينجر عنها من نتائج إيجابية تعود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي مستوى المعيشة للشعوب، خاصة مع توجيه العوائد من الصادرات إلى برامج التنمية المحلية وتعزيز صورة وتنافسية الدولة في السوق العالمي.

ومع الوزن الكبير للتصدير وأهمية العوائد المحققة في تمويل الاقتصادات الوطنية بشكل كبير لدى الكثير من دول العالم، فإن السلعة محل التصدير تكون مرتبطة عادة بالعديد من المخاطر مثل النضوب، انخفاض الطلب، دخول منافسين أقوياء بأسعار تنافسية، وغيرها من العوامل التي تحكم حجم وقيمة واستمرارية الإيرادات المحققة من الاعتماد على مصدر واحد للتصدير، وما يرافقه من احتمالات حدوث الأزمة، فإن تنويع الصادرات يُعدُّ أمرا ضروريا وحتميا من أجل تجاوز ذلك.

I.1- مشكلة وفرضيات الدراسة:

تُشكِّلُ الصادرات الجزائرية مصدرا رئيسيا في تمويل الاقتصاد، أين يتم الاعتماد على عائدات المحروقات في تغطية البرامج التنموية في البلد، وذلك لعقود من الزمن، ومع تذبذب أسواق هذه المادة والأزمات التي رافقتها في عدة سنوات، فإن الجزائر حاولت جاهدة تخطيط سياسات متنوعة من أجل تعزيز القطاع غير النفطي ومساهمته في الاقتصاد، بما فيها التصدير، سعيا منها إلى توزيع الخطر وتنويع عائدات الصادرات، بناء على التنويع الاقتصادي الذي يستند إلى قطاعات حيوية مختلفة، كالزراعة، الصناعة، السياحة وغيرها، محاولة النجاح في تخفيض الاعتماد على عوائد النفط والغاز، كأكبر مساهم في الدخل الوطني أو على مصادر العملة الصعبة في الجزائر. انطلاقا من ذلك ظهرت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: **"كيف أصبحت وضعية التصدير وواقع الصادرات في الجزائر اليوم؟".**

وبناء على الإشكالية الرئيسية، تبرز **الأسئلة الفرعية للدراسة** فيما يلي:

1) ما هو واقع قيمة التصدير للجزائر بعد عقود من العمل على تشجيعها؟
2) إلى أي مدى نجحت الجزائر في تنويع هيكل صادراتها؟
3) هل أثّرت قيمة صادرات الجزائر إيجابا على ميزانها التجاري؟
4) هل تعتمد الجزائر على تنويع زبائنها فيما يتعلّقُ بصادراتها؟

للإجابة على هذه الأسئلة، تم صياغة **فرضيات الدراسة** كما يلي:

1) شهدت قيمة الصادرات الجزائرية ارتفاعا كبيرا من حيث قيمتها منذ الاستقلال، ما يدُلُّ على نجاح الجهود المبذولة لتشجيع التصدير؛
2) لم تتمكّن الجزائر حقيقة من ضمان تنويع كافٍ لهيكل صادراتها، كمّا ونوعا؛
3) ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية أدّى إلى تغطيةٍ مجمل الواردات التي تشتريها، ما ضمن ميزانا تجاريا موجبا ساعد على تحقيق نمو اقتصادي؛
4) لا تزال أوروبا الزبون الأول للجزائر فيما تعلّق بمختلف صادراتها، وذلك بحكم العلاقات التاريخية والجغرافيا القريبة.

I.2- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الموضوع من خلال ضرورة تشخيص وفهم الإطار العام لعملية التصدير في الجزائر من أجل تحديد نقاط الضعف والمشاكل التي يعاني منها، وتحديد مدى نجاح الجهود والبرامج المسطرة في تحقيق التنويع المنتظر في الصادرات كمصادر للدخل، خاصة في ظل تضاعف المناداة بتحقيق التنمية المستدامة وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية المهددة بالنضوب خلال السنوات المقبلة، إذا ما استمر استغلالها بنفس الوتيرة، إضافة إلى توجُّه العالم نحو مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وهو ما يعني تخليا تدريجيا عن المحروقات كمصادر للطاقة، ما سينعكس على عائدات الجزائر من المحروقات، ما يعني ضرورة إيجاد مصادر بديلة للدخل من أجل ضمان استمرار تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية.

I.3- الهدف من الدراسة:

Published on 30-12-2024 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

تهدف الدراسة إلى تحليل وضعية التصدير وتطُّور قيمته وطبيعة الصادرات في الجزائر، منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، سعيا إلى تشخيص الواقع الفعلي لمستوى ترقية الصادرات خارج المحروقات، ونجاح برامج التنويع الاقتصادي، وسياسات دعم التصدير في ذلك، مع تحديد أهم المعوقات والعراقيل التي تحدُّ من فعالية العملية، والحلول المقترحة لذلك.

II - الإطار النظري ومراجعة الأدبيات :

1.II- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

يعتبر التصدير من العمليات المهمة التي تقوم بها الدول، فهو جزء أساسي من العلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، بينها، فهو يتيح التعاون المتبادل بين مختلف المجتمعات لتلبية الاحتياجات المتنوعة لها، وانتقال السلع والخدمات بينها.

1.1.II- تعريف التصدير:

بالرغم من الفهم العام لمصطلح **التصدير**، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له، فبصفة بسيطة، يشير **التصدير** إلى أنه "بيع المنتجات من دولة إلى دولة أخرى، وفقا لنظام محدد معترف به وقوانين ونظم تدعم التصدير من قبل الدولة الـــمُصدِّرة والاستيراد من الدولة المستهلكة" (بغياني، جوان 2019، صفحة 11)، فمن خلال هذا التعريف يظهر أن عملية **التصدير** تتمثل أساسا في بيع منتجات معينة تم إنتاجها في بلد المنشأ، وهو البلد الـــمُصدِّر، إلى بلد آخر وهو البلد المستهلك أو البلد المستورد، بحيث تضبط هذه العملية مجموعة من الشروط والقواعد المنصوص عليها قانونيا واقتصاديا، سواء من طرف البلد الـــمُصدِّر أو البلد المستورد، وذلك حفاظا على حقوق كل منهما.

وهو نفس السياق الذي ورد في التعريف الذي أشار إليه (رجب و بطوري، 2020، صفحة 177) بأن **التصدير** هو "انتقال المنتجات والخدمات، وغيرها من الخبرات والممتلكات المادية، من بلد المنشأ الأصلي إلى بلدان أخرى، بهدف تسويقها في أسواق خارجية عالمية". فإضافة إلى تأكيد التعريف أن **التصدير** هو انتقال المنتجات من بلد المنشأ إلى بلد آخر مستهلك، فإنه قد وضّح أن الأمر لا يقتصر على منتج معين، وإنما يمكن أن يشتمل التصدير على المنتجات، الخدمات، الخبرات، الممتلكات المادية، فمع تطوُّرات السوق العالمية وتغيرات بيئة الأعمال، لم تعد المبادلات التجارية مقتصرة فقط على المنتج المادي وإنما انتقل إلى أنواع أخرى من الصادرات مثل الخدمات والاستشارات، لتبقى حركة الأموال تدخل في إطار آخر هو الاستثمار الأجنبي، والذي يعتبره البعض جزءا من الصادرات.

ويكون الهدف من نقل المنتجات والخدمات إلى الأسواق الخارجية، وفقا للتعريف السابق، هو بيعها وتسويقها في تلك الأسواق، وهو نفس ما جاء في تعريف (كوتلر وآخرون، 2017، صفحة 114) بالقول أن **التصدير** هو "التوجُّه والانتقال نحو أسواق أجنبية خارجية من خلال إرسال وبيع الإنتاج، وذلك عن طريق قسم أو فرع مختص في ذلك تابع للمؤسسة، أو بالاستعانة بوسطاء في السوق العالمية، أو ممثلين ووكلاء تجاريين مستقلين أو مرتبطين بالمؤسسة". فأضاف التعريف إلى ما سبق، أن عملية **التصدير** قد تتم من خلال عدة حلول وخيارات، فبعض المؤسسات تلجأ إلى تخصيص مصلحة أو إدارة معينة توكل لها مُهمة البحث عن الأسواق الخارجية والتكفُّل بإخراج المنتج لها وبيعها في هذه الأسواق بصورة مباشرة، كما يمكن للمؤسسة أن تستعين بهمزة وصل بينها وبين الأسواق الخارجية، كالوكلاء التجاريين والوسطاء وغيرها، ممن يملكون خبرة ومعلومات أكبر في التعامل مع السوق المستهدف، فيُسهِّلُ عليها الأمر من ناحية البحث في السوق وفهمه. وتجدر الإشارة إلى أن التعريف قد ركّز على المؤسسة، على اعتبار أن مجموع صادرات الدولة يتضمّن بدوره صادرات المؤسسات التي تعمل على تراب البلد.

2.1.II- أهمية وأشكال التصدير:

يُعدُّ **التصدير** من أيسر الخيارات للدخول إلى الأسواق الدولية، حيث يعتبر الحل بالنسبة للمؤسسات من أجل الحد من مخاطر التعامل في التجارة الدولية، مع انخفاض التكلفة مقارنة ببعض الأساليب الأخرى، فالتصدير يسمح ببيع منتجات البلد الأهم في الخارج خلال فترة زمنية محددة (خلاط-كيحل و تيماوي، 2022، صفحة 98). ويساهم التصدير، بما فيه من صادرات، دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المنشودة، حيث أنه يُحفِّزُ الطالب ويُشجِّعُ عملية الإدِّخار ويضاعف من تراكم رأس المال، كما يساهم التصدير أيضا من خلال عائداته في ضبط العجز الذي يمكن أن يحدث في ميزان المدفوعات. كما أن التطوُّر في التصدير يمكن أن يكون عاملا حاسما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الاستثمارات المحلية، وهو ما يعني مزيدا من فرص العمل الجديدة ومساهمة في تحسين الدخل وتوزيعه، وكلما كانت الصادرات مرتفعة انعكس ذلك إيجابا على ارتفاع في الدخل (رجب وبطوري، 2020، صفحة 177). ويمكن أن يأخذ التصدير عدة أشكال، يتم إيجازها فيما يلي (آيت بن أعمر، 2015، الصفحات 130- 132) و (خلاط-كيحل وتيماوي، 2022، صفحة 637):

- **التصدير المباشر:** في هذه الحالة، تتمتع المؤسسة التي ستقوم بالتصدير بالاستقلالية في تسيير نشاطها التجاري، بحيث تعمل على إقامة علاقات مع العملاء المحليين، وتتعرف على العادات والتنظيمات التجارية الدولية من أجل اكتساب الخبرة في السوق الخارجية. وبالتالي يستلزم وجود موارد لوجيستية، إدارية، مالية، تجارية، مع توفير الكمية اللازمة في السوق المستهدف، وتقع مخاطر التسويق في الخارج على المؤسسة. أي

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

أن المؤسسة الـــمُصدِّرة تقوم بتصدير منتجاتها من دون اللجوء إلى وسيط أو طلب مساعدة منه، ويكون ذلك عن طريق وضع مديرية أو مصلحة متخصصة في التصدير، وتكون مسؤولة عن البحث واستهداف أسواق الخارجية، أو من خلال إقامة فرع خاص من أجل تسيير مبيعات المؤسسة في الخارج، أو تعيين وكيلة أجنبي يقوم ببيع منتجات المؤسسة نيابة عنها ولصالحها؛

- **التصدير غير المباشر:** تقوم المؤسسة بمناولة مبيعاتها للتصدير، حيث تلجأ إلى خدمات وسيط تجاري يمتلك الإمكانيات والكفاءة والمعرفة اللازمة وخبرته في السوق الخارجية، بحيث يعمل كهمزة وصل بين المؤسسة المـُصدِّرة والوكلاء الذين يتبنون عملية التوزيع المحلي في السوق المستهدفة، فيقوم الوسيط بشراء المنتجات والسلع من المؤسسة ويقوم بإعادة بيعها وفقا للشروط التي يريدها. فتكون هنا مخاطر التصدير محدودة للمؤسسة، كما تكون الموارد المالية والبشرية غير مهمة بنفس القدر في التصدير المباشر، وفي مقابل ذلك تفقد المؤسسة التحكُّم في السياسة التجارية أو في متابعة شروط وطريقة تسويق منتجاتها. قد يتم هذا الشكل من التصدير عن طريق شركات الاستيراد والتصدير التي تقوم بتسويق المنتجات باسمها الخاص في الأسواق الخارجية أو شركات تسيير التصدير والتي تُعدُّ شركات مستقلة تُنفِّذُ أعمال التصدير لصالح المؤسسة المـُصدِّرة بعقد مبرم بينهما، وبذلك فهي تعمل باسم المـُؤسسة الـــمُصدِّرة ولمدة محددة. ويمكن أن يكون التصدير غير المباشر بقيام تجار محليين في الأسواق الخارجية باقتناء منتجات المؤسسة والعمل على تصديرها لحسابهم الخاص؛
- **التصدير المشترك:** يتم من خلال التعاون بين المؤسسة الـــمُصدِّرة ومؤسسات أخرى من أجل إتمام عملية التصدير، فيكون بمثابة تجمُّع لمؤسسات وطنية، يُمثِّلُ تكتُّلا للمصدرين مع اشتراكهم في وسائل تسيير السياسة التصديرية محل التعاون.

3.1.II- أهم هيئات وجهود دعم التصدير في الجزائر:

في إطار سعيها إلى تعزيز التنويع في الصادرات ودعم المؤسسات الوطنية ومساعدتها في القيام بالتصدير، أنشأت الجزائر العديد من الهيئات وقدّمت عِدّة تحفيزات، للعمل بصورة متناسقة ومتكاملة على تسهيل شروط وإجراءات الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية وشروط التصدير إليها، مع دعم المؤسسات في تجاوز المخاطر المرتبطة بالتصدير. يمكن فيما يلي عرض البعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

1. **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية** ALGEX : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تم تأسيسها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 2004/06/12. تم إنشاء الوكالة من أجل تكون وسيطا بين مؤسسات وهيئات الدولة وبين المصدرين الجزائريين، أفرادا ومؤسسات، حيث تعمل الوكالة على ترقية التصدير وتنمية الصادرات خارج المحروقات. يتم ذلك عن طريق القيام بالبحث والتحليل والدراسة الاستشرافية لقدرات مختلف الأسواق، من أجل تقديم الإرشاد والتوجيه اللازم للمُصدِّرين، إضافة إلى إتاحة إمكانية الإجابة على انشغالاتهم وتساؤلاتهم، ومساعدتهم على توفير المعلومة في المجال الاقتصادي والتجاري والقانوني. وتعمل الوكالة على تحديد وتثمين إمكانيات التصدير الوطنية من أجل تحقيق التنويع في الاستراتيجية التصديرية، عن طريق دراسات ولقاءات متعددة متخصصة للتصدير، وشبكة علاقات واسعة من أجل أي فرص عمل محتملة (ألجكس، 2023). ومن بين الأهداف التي تسعى إليها ألجكس في مجال التصدير، ما يلي: تعزيز الصادرات واسعة الاستعمال مثل الأدوية، والعمل على تقديم منتجات للتصدير تتميز بالجودة العالية والسعر التنافسي؛ تكوين شراكات أجنبية في مجال التصدير، مع تحقيق الأمن التصديري للمصدرين الجزائريين؛ الرفع من قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة في السوق الوطنية، مع تهيئة المجال للتوجُّه نحو أسواق خارجية عن طريق دراسات وبحوث متعلقة بالتجارة الخارجية؛ وأخيرا تحديد حجم الصادرات من المنتجات الجزائرية، والمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق المرافقة في مجال ترقية الصادرات؛
2. **الصندوق الخاص لترقية الصادرات** FSPE : تم إنشاء الصندوق بموجب قانون المالية في 1996، حيث يتم تخصيص موارده من أجل تقديم الدعم المالي والمادي للمصدرين، بهدف ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق العالمية. ويشمل هؤلاء المصدرين على الأشخاص في شكل تاجر مسجل رسميا ويمارس التصدير، أو في شكل مؤسسات مقيمة تنتج ثروات أو تُقدِّمُ خدمات. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة من خلال الهيئات المعنية ومنها وزارة التجارة، وفي مجالات تحمل الأعباء المحددة في أعباء ذات علاقة بدراسة الأسواق الخارجية، تكفل جزئي بمصاريف المشاركة في المعارض في الخارج، والتكفُّلِ بتكلفة النقل الدولي الخاص برفع وشحن البضائع الموجهة للتصدير في الموانئ الجزائرية، إضافة إلى تغطية التكاليف ذات الصلة بتكييف المواد وفقا لمقتضيات ومتطلبات السوق الخارجية (وزارة-التجارة-وترقية-الصادرات، 2017). ويتحمل الصندوق أيضا بعضا من التكاليف والأعباء التي تتعلق بنقل المنتجات التي تكون موجهة للعرض، وتكاليف المشاركة في المعارض والصالونات في الخارج؛
3. **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير** SAFEX : مؤسسة اقتصادية ذات طابع عمومي تنشط في شكل شركة ذات أسهم، نشأت عن تغيير النشاط الاجتماعي للديوان الوطني للمعارض سابقا. تعمل صافكس على ترقية وتطوير الصادرات من خلال الدعم الذي تُقدِّمُهُ للمُصدِّرين في التعريف بمنتجاتهم والتقريب بينهم وبين المؤسسات والهيئات الأجنبية الأخرى المهتمة. حيث تقوم صافكس بتنظيم المعارض، عامة وخاصة، محليا، جهويا، وطنيا ودوليا، إضافة إلى تنظيم معارض خاصة خارج الجزائر. وتسعى صافكس إلى تقديم المساندة والمشورة

Published on 30-12-2024 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

للمصدرين والمتعاملين في التجارة الخارجية عن طريق تقديم المعلومات اللازمة في مجال القانون والتنظيم التجاري سائر المفعول، في إطار الإعلام الاقتصادي والتجاري، مع توليد فرص للتعامل والتعاون مع شركاء أجانب، من خلال التقريب بين المتعاملين الجزائريين وبين الجزائريين والأجانب. تقوم صافكس كذلك بإصدار العديد من النشريات والمجلات والمعلومات الاقتصادية والتجارية، مع المشاركة في تنظيم ملتقيات وندوات ومتخصصة، كل ذلك في سياق توفير المعلومة اللازمة للاستفادة منها من قبل الأفراد أو المؤسسات لترقية الصادرات (صافكس، 2017).

4. **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI** : أنشات الغرفة سنة 1996 كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية وزارة التجارة، تتمثل مهمتها في التمثيل والاستثمار والإدارة والتوسيع الاقتصادي على مستوى الدوائر الإقليمية، تعمل أيضا على تمثيل المؤسسات، تنشيط وترقية ودعم هذه المؤسسات، إضافة إلى التحكيم والوساطة والمصالحة (الغرفة-الجزائرية-للتجارة-والصناعة، 2014). ووفقا لوظائفها الواردة في القانون، فإن CACI تقوم بتزويد السلطات المختصة بآراء والاقتراحات وتوصيات فيما يتعلق بمسائل وانشغالات تتعلق بالتجارة، الصناعة، الخدمات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك تطوُّها منها، أو بطلب من السلطات المعنية؛ تنظيم تشاورات بين المنخرطين فيها، من أجل تقديم آراءهم المتنوعة في القوانين والنصوص التي تُنظِّمُ سير القطاعات المتنوعة، خاصة من الجانب الإداري، من أجل دراستها وإبداء الرأي بخصوصها؛ إلى جانب ترقية وتنمية وتوسيع القطاعات الاقتصادية المتنوعة في الجزائر، خاصة ما ارتبط بالتصدير والأسواق الخارجية.

5. **تسهيلات جمركية وبنكية:** إضافة إلى إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الرسمية التي تعمل على ترقية التجارة الخارجية، وتطوير الصادرات وتنويعها، فإن الجزائر قد وضعت عِدّة تسهيلات تُحفِّزُ عملية التصدير، من بينها (وزارة-الشؤون-الخارجية، 2022):

- في إطار نظام القبول المؤقت، يتم الإعفاء من إيداع ضمانة في حال القيام باستيراد الرزم الفارغة الخاصة بتغليف السلع التي يتم توجيهها للتصدير، أو التي يتم توجيهها للتحويل من أجل تصديرها لاحقا. إضافة إلى التصدير المؤقت للسلع بهدف تحسين الصنع السلبي والتي يتم توجيهها بدورها إلى التصدير النهائي؛
- إمكانية التخلص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك للسلع التي تم تصديرها عبر البر،
- إنشاء رواق أخضر يتيح المصادقة على تصاريح التصدير بدون معاينة السلع؛
- تفعيل دفتر خاص مؤقت صالح لمدة سنة واحدة، كإجراء تبسيطي للتصدير المؤقت للعينة، ومن أجل المشاركة والمعارض في الخارج أيضا؛
- إمكانية تقديم تصريح مسبق مبكر مع تقديم البيان وذلك حتى قبل وصول السلع؛
- تسهيلا بنكية متعددة منها منح شهادة توطين التصدير، استعادة وإعادة العوائد المحققة من التصدير، إضافة إلى أحكام مالية خاصة بالتجارة الخارجية وبالاستثمار في الخارج من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

2.II- مراجعة الأدبيات:

يعتبر موضوع دراسة مستوى ونوعية التصدير بالنسبة للجزائر، من المواضيع ذات الاهتمام البالغ من طرف الباحثين باختلاف السنوات، وعليه فإننا سنورد فيما يلي البعض من هذه الدراسات التي تناولت التصدير أو الصادرات في الجزائر فقط، دون التطرُّقِ إلى حالة دول أخرى كون أن الدراسة تُركِّزُ على وضعية الجزائر فقط لأغراض تحليلية وتشخيصية، وليس لأغراض المقارنة. وعليه من بين هذه الدراسات نذكر:

دراسة **(يحياوي، 2022)** والتي كان هدفها هو تحليل وتشخيص استراتيجية الصادرات في الجزائر سعيا إلى توضيح وضعيتها الحالية، أي خلال فترة الدراسة، وقد تم الاعتماد في ذلك على تحليل تطوُّر تركيبة السلع الـــمُوجّهة للتصدير، إضافة إلى التوزيع الجغرافي لها. وقد توصّلت الدراسة إلى عدم بلوغ الجهود الميذولة من قبل الجزائر، في شكل سياسات وإجراءات وتحفيزات، الأهداف الـــمُسطّرة بخصوص تنويع الصادرات خارج المحروقات، والذي لا يزال يُعدُّ المنتج الأول في عملية التصدير، وأساس النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

دراسة **(قاسيمي و رسول، جوان 2022)**، دراسة **(عثماني، 2021)**، ودراسة (Keddari & Touati, Septembre 2021)، كان الهدف الأساسي لهذه الدراسات هو توضيح وتحليل العلاقة والأثر بين الصادرات الجزائرية من جهة، وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك هلال فترات زمنية مختلفة حسب كُلِّ دراسة، وذلك من أجل استكشاف وجود أثر أو عدمه للصادرات وهيكلها، على مُعدّلات النمو الاقتصادي في البلد. ومن أهم ما توصّلت إليه هذه الدراسات فيما يتعلّقُ بالجانب التصديري، هو أن الجزائر لا تزال بالرغم من السنوات العديدة التي عملت من خلالها على تسهيل التصدير، تحت سيطرة وهيمنة قطاع المحروقات كأكبر وأول منتج خاضع للتصدير، وذلك

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

بنسبة تتجاوز 90% في أفضل الحالات، مع نسبة تُعدُّ هامشية من حِصّة الصادرات غير النفطية بكامل أنواعها، من إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري دائم الارتباط بأوضاع السوق العالمية، مع ارتفاع احتمالات الخطر في حالة الأزمات السياسية، الاقتصادية، وحتى الصحّية، كما كان مع حالة الكورونا.

دراسة (**العرجوم و بن سحنون، 2022**)، دراسة (**زواوي، ديسمبر 2017**)، دراسة (**بلعلى و دهيمي، جوان 2024**)، ودراسة (**مداني و جداه، ديسمبر 2023**) جاءت هذه الدراسات من أجل عرض وتقييم مختلف الإجراءات والجهود والسياسات المعتمدة من طرف الجزائر عبر مختلف المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، من أجل تشجيع التصدير، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، باعتباره هدفا أساسيا للدولة تسعى من خلاله إلى الخروج من التبعية للمحروقات. وقد كانت أهم النتائج الـــمُتوصّل إليها إجمالا في هذه الدراسات، هو أنه بالرغم من التحسُّن الطفيف في نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي صادرات الجزائر، إلا أنها تبقى ضئيلة، وأحيانا هامشية لا تعكس حقيقة هذه الجهود من جهة، ولا تُحقّقُ التنويع المنشود من ناحية أخرى.

ودراسة (**بوحيتم و جماني، ديسمبر 2020**) تحت عنوان "تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال 1990-2017"، جاءت الدراسة بغرض تحليل الأثر الذي أحدثه الانفتاح التجاري في الجزائر على ميزانها التجاري، وذلك خلال الفترة الواردة في عنوان الدراسة. وتوصّلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري كان له أثر إيجابي من حيث نمو الصادرات والواردات، لكن الأثر الأكبر كان على هذه الأخيرة، أي الواردات، وهو الذي أدّى إلى تراجع هام في الميزان التجاري.

III - الطريقة والأدوات :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض وضعية الجزائر وتحليل وتفسير المعطيات والبيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية في الجزائر ذات العلاقة بالموضوع، بالتركيز على الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات في شكل نشرات مُجمّعة لأهم المحاور الكبرى للاقتصاد الجزائري.

ونظرا لحصر الدراسة على الإحصائيات الرسمية النهائية الصادرة فقط عن الهيئات الرسمية في الجزائر، وتحديدا الديوان المشار إليه سابقا، فإن فترة الدراسة اقتصرت على السنوات من 1963 إلى غاية 2020، حيث لك ترد أي إحصائيات مُحدّثة بعد ذلك وفقا لإطّلاع الباحث، حيث تواجدت بعض الإحصائيات المتفرّقة في بعض التقارير والإحصائيات العامة لبعض الهيئات مثل المديرية العامة للجمارك، لكنها تظلُّ غير كافية لخدمة هذه الدراسة، فتم اختيار حصر الدراسة فقط في الفترة الـــمُوضّحة. كما تجدر الإشارة إلى تقليص هذه الفترة في بعض النقاط في الدراسة بسبب غياب البيانات للفترة السابقة لها.

IV- النتائج ومناقشتها :

إن اعتماد الهيئات والمؤسسات الرسمية في العمل على ترقية التجارة الخارجية، وخاصة تنويع الصادرات، لا بد أن يظهر أثره وانعكاسه على طبيعة الصادرات التي تبيعها الجزائر وقيمتها المالية، من أجل تحديد مدى نجاح هذه الجهود من عدمها، فيما يلي عرض وتفسير النتائج المتوصل لها.

IV.1- تحليل تطور قيمة الصادرات الجزائرية من 1963-2020:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على محاولة بناء اقتصاد يسعى إلى توفير الدخل والإيرادات اللازمة من أجل تطوير المجتمع والاقتصاد على حدٍّ سواء، وقد كانت الصادرات أحد أهم المواضيع والمصادر التي هدفت الجزائر إلى تنميتها وتطوير مساهمتها في العائدات. وعليه يُوضّحُ الشكل (1)، تطوُّرِ قيمة الصادرات الجزائرية منذ 1963-2020، ويظهر من خلاله أن قيمة الصادرات الجزائرية عرفت ارتفاعا هائلا منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى غاية سنة 2020، حيث أن أقل قيمة صادرات مسجلة منذ التسعينات تتجاوز القيم المسجلة قبل ذلك بصورة كبيرة. فقد قُدِّرت قيمة الصادرات الجزائرية سنة 1963 ما يقارب 3.61 مليار دج، في حين بلغت قيمة الصادرات سنة 2020 أكثر من 2.85 تريليون دج.

يمكن القول أن انخفاض قيمة الصادرات مباشرة بعد الاستقلال يرجع إلى حالة عجز وركود الاقتصاد وانتقال رؤوس الأموال إلى الخارج بصورة كبيرة، مع تسجيل هشاشة الاقتصاد الوطني الذي كان قائما في صادراته بصورة كبيرة على المواد الأولية، ومنتجات الفلاحة، مع حصر التصدير مع فرنسا، إضافة إلى ما تلى ذلك من فراغ في النموذج الاقتصادي المراد إتّباعه، ليتم بعد ذلك وضع أسس النظام الاشتراكي كبديل اقتصادي مع رقابة ثم احتكار التجارة الخارجية (بغياني، جوان 2019، صفحة 12). كما أن الجزائر قد تبنت سياسة التخطيط المركزي عن

طريق وضع مخططات تنمية معدة مسبقا، تقوم في تمويلها بصورة رئيسية على عوائد قطاع المحروقات، وهو ما ضاعف من أهميته والتركيز عليه في الاقتصاد، خاصة مع عرضه كضمان للحصول على ديون خارجية عند الحاجة، حيث يعكس قدرتها على تسديد هذه الديون (عيه، جوان 2011، صفحة 203)، ودفع الجزائر أيضا إلى تثمين المحروقات في السبعينات والذي نتج عنه استعادة عائدات تصدير المحروقات رسميا ابتداءا من سنة 1977، وقد بلغت قيمة الصادرات الإجمالية خلال تلك السنة حدود 24.41 مليار دج.

وقد شهدت قيمة الصادرات لاحقا تطوُّرا تدريجا ناتجا عن العديد من العوامل من بينها تحرير التجارة الخارجية عن طريق فتح المجال أمام تجار الجملة والوكلاء المعتمدين بالقيام بعمليات التصدير والاستيراد، إضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات، من بينها ما تم مع الاتحاد الأوروبي، والتي كان الهدف منها، هو الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها هذه الدول. وبالرغم من مرافقة صندوق النقد الدولي للنهوض بالاقتصاد الجزائري، إلا أن شروطه وظروفه التي فرضها أثبتت قصورها مع انهيار أسعار البترول سنة 1986، وتأثيرها على قيمة الصادرات الجزائرية في ذلك الوقت (بغياني، جوان 2019، صفحة 13)، أين تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة 40% في تلك السنة، بعد انخفاض سعر البترول من 36 دولار في 1980 إلى 13 دولار في 1986، وهو الذي أكد أيضا أن قيمة الصادرات الجزائرية في تلك الفترة، وأي نمو فيها كان عائدا إلى الطفرة البترولية، وأن تراجع سعر النفط أدى مباشرة إلى انخفاض قيمة الصادرات. وبالرغم من التحسن في ذلك، نتيجة لبعض الاصلاحات، إلا أن الوضعية عادت إلى التراجع من جديد تأثُّرا بحرب الخليج في التسعينات، لتستمر بعدها على نفس الوتيرة بين الارتفاع والانخفاض وفقا للأوضاع العالمية (عيه، جوان 2011، الصفحات 205- 210).

وعرفت قيمة الصادرات معدل نمو سريعا مع بداية الألفينات، مع تعافي أسعار المحروقات انطلاقا من 1999، وعودة الأوضاع تدريجيا إلى الاستقرار مع تحسن الوضع الأمني في الجزائر، لتبلغ أوجها خلال الفترة 2008-2014، التي رافقت ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، فقد انتقلت على سبيل المثال من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار سنة 2008، إضافة إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار وبعث عدة مشاريع اقتصادية، بما فيها الخاصة بقطاع المحروقات (براهيمي وبوجمعة، ديسمبر 2022، صفحة 449). ما مكّن الجزائر من تحقيق عائدات تصديرية كبيرة، وحتى بعد الانخفاضات الحادة التي عرفتها بعض السنوات، إلا أنها تستعيد قيمتها في باقي الفترات.

لكن الملاحظ هو استمرار تأثر الصادرات الجزائرية بظروف السوق العالمية، وأي تغيُّر فيها يكون له انعكاس مباشر على قيمتها، خاصة ما تعلق بقطاع المحروقات، لكونها تُمثِّلُ أكبر حصة من إجمالي الصادرات، فقد وصلت إلى حدود 97% في الفترة 2009-2014 مثلا. وكان انخفاض 2008 ناتجا عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولو كانت بصورة غير مباشرة، خاصة مع تراجع العوائد النفطية للدول الـــمُصدِّرة نظرا لركود في اقتصاديات الدول الـــمُتقدِّمة، ومرحلة الترقُّب الذي شهدها عالم في تلك الفترة نتيجة لهذه الأزمة، وبحثهم عن السيولة، والعمل على التخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة المالية العالمية، وعلى احتوائها. وانخفاض 2015 وما بعدها كان ناتجا عن أزمة أسعار المحروقات التي عرفت تراجعا كبيرا، إضافة إلى تراجع في الأحجام الـــمُصدّرة أيضا نتيجة لهذه الأزمة البترولية، أما الارتفاع فيكون نتيجة لعودة أسعار المحروقات للارتفاع مجددا (قاسيمي ورسول، جوان 2022، صفحة 217) و(زواوي، ديسمبر 2017، صفحة 390).

وتأكيدا لذلك فقد تواصلت قيمة الصادرات في التراجع طيلة الفترة 2012-2020 عموما، أين سجّلت خلال سنة 2020 مثلا تراجعا بنسبة 33.57%، والناتج بصورة رئيسية عن تراجع صادرات المحروقات بما يقارب 35.20%، أين تم الإشارة في وثيقة وزارة الطاقة، إلى المنحى التنازلي خلال سنة 2020 لمعظم مؤشرات قطاع المحروقات، نتيجة لانتشار وباء كورونا، وتأثيراته على النشاط الاقتصادي (عثماني، 2021، صفحة 114). وبالرغم من الأثر الاستثنائي لانعكاس جائحة كورونا على الاقتصاد والتجارة ككل، فإن النتائج الـــمُسجّلة في حالة صادرات الجزائر عموما، يمكن تفسيره بكون الاقتصاد الجزائري لا يملك الخيارات الأخرى للتصدير، ولا قاعدة تصديرية متنوعة بما فيه الكفاية مثل الصناعات خارج المحروقات أو المجال الزراعي، والذي يتم اعتمادها لتلبية حاجيات الجزائر في الأجل المتوسط، كما يتم تغطية مصاريف الواردات باحتياطات صندوق ضبط الموارد في حال انخفاض قيمة عائدات التصدير (بن لحرش، 2012/ 2013، صفحة 138).

انطلاقا ممّا سبق، يمكن القول إن **الفرضية الأولى صحيحة**، أي أن الجزائر نجحت في رفع قيمة صادرتها نتيجة للمجهودات المبذولة للرفع من مستويات التصدير. فبالرغم من كافة الملاحظات بخصوص اختلاف قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، خاصة مع ارتباط ذلك بالعديد من الأحداث والظروف الوطنية والدولية، فإن قيمة الصادرات الجزائرية بصورة عامة عرفت ارتفاعا كبيرا، وحتى ضخما، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم التصدير، حتى لو كان الأمر مُتعلِّقا بمادة المحروقات، وسيطرة هذه الأخيرة على الصادرات الجزائرية.

وعليه يمكن تلخيص وضعية التصدير بأن الجزائر كانت في السنوات الأولى من استقلالها وإلى غاية الثمانينات ترتكز بصورة كبيرة على الصادرات من المحروقات متمثلة في النفط والغاز، لتُكوِّن حصة كبيرة من عائداتها التصديرية. ومع التقلبات التي شهدتها أسواق النفط العالمية في تلك الفترة، ارتأت الجزائر بذل جهود ملموسة من أجل محاولة تنويع صادراتها، من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات مثل منتجات

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

الزراعة والمعادن، إلا أن قطاع المحروقات ظل المهيمن على الصادرات. ومع بداية الألفية الجديدة حاولت الجزائر، بعد فشل جهود التنويع الاقتصادي الفعالة، أن تحافظ على استقرار إيراداتها من صادرات المحروقات، وذلك عن طريق تعزيز وتنمية إنتاج النفط، مع استكشاف أسواق جديدة من أجلها، خاصة في ظلِّ استمرار التقلُّبات في أسعار هذه المادة، لتستمر المحروقات مرة أخرى في السيطرة والهيمنة على أكبر حصة من عائدات التصدير، طيلة العقد الأول من الألفية. إلا أن مشاكل مثل التراجع المتجدد في أسعار النفط، إضافة إلى العجز المالي التي عرفته الجزائر بعد ذلك، دفعتها إلى التفكير بجِدّية في تبني إصلاحات حقيقية من أجل الوصول إلى تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل تقليل الاعتماد عليه كمصدر رئيسي وأساسي في الإيرادات وفي تمويل التنمية. حيث توصّلت دراسة (Keddari & Touati, Septembre 2021) إلى أن شِدّة هيكل الصادرات الجزائرية يعرف تركيزا كبيرا يقترب من 1، نظرا لاقتصاره على مادة واحدة هي المحروقات، وهذه الوضعية تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي للجزائر؛ كما توصّلت دراسة (عثماني، 2021) إلى أن الوضعية الحالية تجعل النمو الاقتصادي مرتبطا بالمحروقات فقط في الأجل الطويل، مع تأثير سلبي للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي عند الفرق الأول، وإيجابي عند الفرق الثالث، وذلك بسبب التبعية للمحروقات. هذا ما يستوجب التوجُّه نحو تنويع سلة الصادرات بصورة مستعجلة خارج قطاع المحروقات، خاصة وأن كافة القرارات الاستراتيجية وبرامج التنمية الـــمُعدّة من طرف الجزائر، تعتمد بصورة شبه تامة على عائدات صادرات المحروقات، حيث أن الإيرادات النفطية تساهم بأكثر من 60% من نسبة المساهمة الجبائية، فتبقى بذلك مرتبطة ومحكومة بالظروف والتطوُّرات الحاصلة في سوق البترول الدولية، وما ينتج عنها من تقلُّبات في حجم وإيرادات التصدير (مداني و جداه، ديسمبر 2023، الصفحات 61، 62).

2.IV- تحليل تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 1967-2020:

يشير هيكل الصادرات إلى طبيعة المنتجات والخدمات التي يتم تصديرها إلى خارج البلد، وهو الصورة التي تعكس مدى تنوُّع الصادرات، ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية في ذلك، من عدمها. وفي الجزائر يظهر قطاع المحروقات كأكبر قطاع مساهم في قيمة الصادرات، وذلك لسنوات متعددة، وهو ما دفع الجزائر إلى اتخاذ العديد من الاجراءات وبذل الجهود للتخلص من التبعية له، ومن أجل تحديد مستوى النجاح في ذلك، يُوضِّحُ الشكل (2) تطوُّر نسبة مساهمة المحروقات في قيمة الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

ويتبيّنُ أنه مع اختلاف قيمة الصادرات من سنة إلى أخرى، فإن هيكل الصادرات الجزائرية لم يعرف اختلافا كبيرا أين تُسيطر قيمة الصادرات من المحروقات على التصدير في الجزائر منذ 1967 إلى غاية 2020 (الإحصائيات الخاصة بقيمة صادرات المحروقات من 1963-1967 غير متوفرة)، حيث يلاحظ أنها كانت في حدود 70% إلى غاية 1970، لتعرف تزايدا بعد هذه السنة، وتصل إلى أكثر من 90% في 1974، وتبقى على هذه الحالة إلى يومنا هذا، فبالرغم من أن بعض السنوات مثل 2020، عرفت انخفاضا في هذه النسبة لصالح قيمة الصادرات للقطاع خارج المحروقات، فإنها تبقى ضئيلة في حدود 10% فقط من إجمالي قيمة الصادرات، وتبقى المحروقات المسيطر الوحيد للتصدير في الجزائر.

فخلال الفترة 1970-1991 لم تكن الصادرات خارج المحروقات هدفا استراتيجيا لدى الجزائر، وبالتالي لم يتم صياغة ووضع برامج تنموية مركزة على هذه الغاية، فشهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة عموما انخفاضا متواصلا، مع بعض التحسُّن الضعيف وغير المؤثر فعليا في بعض السنوات، وهو ما ضاعف من مساهمة قطاع المحروقات في قيمة الصادرات. وابتداءا من 1991 أُعتُمِدت ترقية الصادرات خارج المحروقات كأحد الأهداف الاستراتيجية للبلد، وذلك في ظل الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر، ومن بينها إصلاح التجارة الخارجية، ونتيجة لذلك عرفت قيمة الصادرات خارج المحروقات منذ 1992 إلى غاية 2010 نموا بشكل كبير، مع تسجيل تراجع نادر في بعض السنوات فقط، إلا أن ذلك لم يظهر حقيقة في نسبة مساهمتها في قيمة الصادرات الإجمالية، والتي بلغت حدود 05% فقط في أفضل الأحوال، مع استمرارية سيطرة قطاع المحروقات رغم التحسُّنِ في قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة (بن لحرش، 2012/ 2013، الصفحات 127- 130).

ويمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ذات نسبة منخفضة عموما بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، فعلى سبيل المثال تمثلت الصادرات غير النفطية للجزائر بين 1980-1991 في الصادرات الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، والمواد الخام، لتنخفض مساهمة الصادرات الغذائية لصالح المنتجات نصف المصنعة خلال نفس الفترة، وبالرغم من بعض النمو الطفيف في الصادرات الغذائية فيما بعد 1991 إلى غاية 2010، إلا أنها لم ترق إلى نسبة جيدة في القيمة الإجمالية للصادرات، لتبقى إلى جانب التجهيزات الزراعية والصناعية والمواد الهام والمنتجات نصف المصنعة كأهم صادرات الجزائر خارج المحروقات، لكن دائما مع مساهمة إجمالية ضعيفة في مجموع قيمة الصادرات، خاصة وأن معظم الصادرات خارج المحروقات تأتي بدورها من مؤسسات تعمل في قطاع المحروقات مثل سوناطراك ونفطال في شكل مواد طاقوية وزيوت النافطا والأمونياك والنفايات الحديدية، والتي تم التخلي عن معظمها بالقانون، ما يعكس عجزا مهما في النسيج الصناعي الجزائري الذي لم ينجح في تقديم صادرات أخرى متنوعة زراعية أو صناعية (بن لحرش، 2012/ 2013، الصفحات 131- 135).

ويبقى نفس النمط من هيكل الصادرات بعد 2010، أين تُمثّلُ المنتجات نصف المصنعة والسلع الغذائية والمواد الخام وسلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، مجموع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع أعلى نسبة للمنتجات نصف المصنعة، وبالتالي استمرار عجز النسيج الصناعي والجهاز الإنتاجي. ومقابل ذلك، أثبتت دراسة (قاسيمي و رسول، جوان 2022، صفحة 217) استمرار سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الإجمالية وصلت في الفترة 2009-2018 إلى 97%. وبالرغم من ملاحظة ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات بعد 2015 مقابل انخفاض صادرات المحروقات، فذلك لا يعني تنويعا حقيقيا في الصادرات، وإنما قد يعود أكثر إلى الانخفاض المسجّل في إجمالي الصادرات وليس لارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات. فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة (زواوي، ديسمبر 2017، صفحة 390) أن المحروقات هي أهم مبيعات الجزائر إلى الخارج، مع هامشية الصادرات خارج المحروقات؛ وهو نفس ما ناقشته دراسة (عثماني، 2021، صفحة 114) في واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 1990-2020، وقد سجّلت بقاءها كنسبة هامشية في إجمالي الصادرات الجزائرية، بالرغم من بعض الانتعاش الـــمُحقّق في بعض السنوات، حيث انتقلت نسبتها عموما من متوسط نسبة 04% خلال فترة التسعينات، إلى نسبة 7.20% سنة 2018، و9.48% سنة 2020 بمعدّل تراجع 12.59% مقارنة بسنة 2019، ومع ذلك فإن هذه النسبة تبقى عموما هامشية إذا ما قورنت بسيطرة قطاع المحروقات بما يتجاوز 90%، وإلى غاية اليوم، من إجمالي الصادرات الجزائرية.

ويمكن تفسير ذلك بأن جهود وبرامج تنويع الاقتصاد، وبالتالي تنويع الصادرات، لم تنجح في تشجيع وتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بسبب طبيعة الهيكل الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد، مع الضعف الكبير في ديناميكية النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات للإنتاج خارج المحروقات (بوحيتم وجماني، ديسمبر 2020، صفحة 185)، إضافة إلى العديد من العراقيل التي تَحُدُّ من مساهمة المؤسسات الجزائرية في عملية التصدير، خاصة خارج قطاع المحروقات. فعلى سبيل المثال تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيودا مُتعلّقة بالتشريعات النقدية ذات العلاقة بالتصدير، والتي تزيد من تردّد صاحب المؤسسة في القيام بذلك خوفا من العواقب التي تنجر عليه وعلى مؤسسته في الحالات الطارئة، إلى جانب مشكل النقل، سواء البحري أو الجوّي، أين يفتقر هذا القطاع، وخاصة ذو علاقة بالتصدير، إلى السرعة أين تأخذ إجراءات العمليات التجارية وقتا طويلا، مع عمليات قليلة يوميا، وارتفاع تكاليف هذه العمليات، وهو ما يكون له أثر سلبي على جانب التصدير لهذه المؤسسات، دون إغفال المشاكل الـــمُتعلّقة ببيئة الاستثمار في الجزائر، وغياب استراتيجية تسويق للعلامة الجزائرية تساعد على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب عليها (دريس و بن مويزة، 2021، الصفحات 281-283).

كما تناولت دراسة (ملايكية، ديسمبر 2017) أهم الـــمُعوّقات والعراقيل أمام التصدير خارج المحروقات من وجهة نظر أصحاب المؤسسات، وأشارت دراسة (سويسي، أكتوبر 2022) إلى هذه المعيقات بصورة عامة أيضا، والتي يمكن إجمالها في: مُعوّقات ترتبط بالمؤسسات الجزائرية في حدّ ذاتها، والمتمثلة في ضعف القدرات التنافسية لها، وذلك راجع إلى كونها تنشط في إطار منافسة بسيطة في السوق الوطنية، لتنتقل إلى سوق خارجية ذات تنافسية كبيرة وحركية عالية، وهو ما يحُدُّ من قُدرتها على ذلك؛ المجموعة الثانية تتمثّلُ في مُعوّقات خارج المؤسسة كنقص الإجراءات التي تُحفّزُ على التصدير، والتكاليف المرتفعة للمواد الأولية المستوردة، والتذبذب في أسعار الصرف؛ مشاكل ومُعوّقات النقل والناتج عن عدم ملاءمة البنية التحتية للنقل مع عمليات التصدير ومتطلباته، مع ضعف التنسيق بين الهيئات ذات العلاقة بعمليات التجارة الخارجية؛ وأخيرا مُعوّقات مرتبطة بإجراءات التصدير والتي تتميّزُ ببطءها وتعقيدها، وعدم فعالية برامج تحفيز التصدير المعتمدة في الجزائر، والتي لا تزال بيروقراطية بدرجة كبيرة، ما يعني تضييعا للوقت وارتفاعا للتكلفة، إلى جانب ضعف الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة والطاقات الإنتاجية المتوفرة، والذي يُؤدّي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية في السوق الخارجية، ويحرمها من إمكانية المنافسة السعرية، هذا بالإضافة إلى ضعف تنافسيتها في مجال الجودة، خاصة مع عدم تطابقها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة والنوعية، وقيود البيئة؛ دون إهمال ضعف الابتكار وإدخال التكنولوجيا، الرغبة في الربح السريع وتجنُّب المخاطرة، والذي يدفع المؤسسات الجزائرية إلى الاستيراد بدلا من التصدير، ضعف المعرفة والخبرة لدى الـــمُصدّرين بالأسواق الخارجية، والعديد من العوامل الأخرى.

بالاعتماد على مناقشة النتائج السابقة، يظهر أن **الفرضية الثانية صحيحة** أيضا، فالجزائر لا تزال إلى غاية اليوم مرتبطة بصورة شبه تامة بقطاع المحروقات في صادرتها، فبالرغم من بعض المبادرات والجهود في العديد من الصناعات، على مستوى الدولة أو المؤسسات، لتشجيع التصدير نحو الأسواق العالمية لمختلف السلع والخدمات الجزائرية، يظلُّ القطاع النفطي القطاع الأساسي والأول والمسيطر التام على هيكل الصادرات في الجزائر، وبذلك فإن الجزائر لم تنجح حقيقة في تحقيق هذا التنويع في الصادرات.

لكن وجب التنويه أن دراسة (بلعلى و دهيمي، جوان 2024) التي اعتمدت على بيانات بنك الجزائر في دراستها، قد توصّلت إلى بعض النتائج الجيدة في الفترة التي تلت جائحة كورونا، أي بعد سنة 2020، والتي تزامنت مع اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، حيث شهدت سنة 2021 تسجيل قفزة نوعية في الصادرات خارج المحروقات، حيث وصلت إلى 4.5 مليار دولار أي ما يقارب 11.9% من إجمال صادرات الجزائر، أما في سنة 2022، فقد وصلت قيمتها إلى 5.9 مليار دولار، وهي خطوة جيدة تنعكس إيجابيا بدايات نتائج

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

الاستراتيجية الجديدة الـــمُتّبعة، والتي قامت على تشجيع المنتجين والـــمُصدّرين على العمل على فرض المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، والإفريقية تحديدا، وما ساعد على ذلك الشراكات والإتّفاقيات التي ساهمت في الدخول إلى الأسواق الإفريقية، إقامة فروع لبنوك جزائرية في مختلف مناطق إفريقيا، مع تسهيل الإجراءات الجمركية ورقمنة هذا القطاع، والتعريف بالمنتج الوطني في مختلف المعارض الدولية. ومن بين أهم المنتجات التي عرفت ارتفاعا في صادرتها نجد المنتجات نصف المصنعة بالدرجة الأولى، وبالحصة الأكبر، الكهرباء، وكذا المواد الأولية بفضل زيادة تصدير الفوسفات.

3.IV- تحليل تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة 1967-2020:

مقابل الصادرات التي تقوم بها الجزائر، تلجأ إلى استيراد العديد من المواد والسلع من أجل تلبية متطلبات المجتمع والاقتصاد المحلي، من المواد الغذائية والطبية والمواد الأولية وغيرها، ويُوضّحُ الشكل (3) تطوُّر قيمة صادرات وواردات الجزائر، والتي يظهر من خلالها أن قيمة الواردات الجزائرية قد عرفت عموما تزايدا مهما خلال فترة الدراسة، ما عدا انخفاض مُهِم بين 2018-2020، وتراجعات بسيطة في بعض السنوات، إلا أن قيمة الواردات بصورة إجمالية عرفت توجُّها نحو الارتفاع، والذي يمكن تفسيره بالارتفاع الذي شهدته عوائد النفط بفضل ارتفاع أسعار هذه المادة في السوق العالمية، وهو ما زاد من القدرة الاستيرادية للجزائر حتى بعد التراجع اللاحق في عائدات المحروقات، حيث أنه تم استخدام الاحتياطيات من أجل الحفاظ على قيمة الواردات (Ennemri, Décembre 2017, p.29).كما زادت الواردات نتيجة لاجراءات تحرير التجارة الخارجية انطلاقا من سنة 1994، أين تم التخلّي عن الاقتصاد المخطط، وإلغاء عدد كبير من القيود المتعلقة بالاستيراد، وإلغاء قاعدة تمويل المواد الاستهلاكية التي يتم استيرادها بالعملة الصعبة، وقيود استيراد المعدات الصناعية، إضافة إلى إلغاء الحدود الدنيا التي كانت مفروضة من قبل على آجال تسديد ائتمان الاستيراد، كما تم تقليل الحماية الجمركة والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، مع فتح المجال لاستيراد جميع أنواع السلع، ما عدا السلع المحرمة شرعا، والمواد الممنوعة لغرض اجتماعي وصحي، والمواد المدعمة من الدولة، وغيرها من الاجراءات الأخرى التي دعمت عملية الاستيراد ورفعت من قيمة الواردات (بوحيتم و جماني، ديسمبر 2020، صفحة 179).

وبمقارنتها بقيمة الصادرات الجزائرية، والتي تظهر من خلال الشكل (3) أنها أكبر من الواردات في غالب الفترة، فإن الملاحظ هو تجاوز الواردت لقيمة الصادرات منذ 2014، والتي تقاربا وتقاطعا فيها. إلا أن الفترة التي تلت ذلك، عرفت تجاوز الواردات للصادرات بقيمة عالية أحيانا، مثل ما هو مُسجّل سنة 2016 أين بلغت قيمة الواردات الجزائرية 5.16 تريليون دج، في حين قاربت قيمة الصادرات الجزائرية 3.3 تريليون دج. وهو الذي يعود إلى التزايد السريع في قيمة الواردات مقابل انخفاض جليٍّ في صادرات المحروقات، وارتفاع محتشم وضعيف في الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يرهن دائما ميزان المدفوعات والميزان التجاري بصادرات المحروقات. ففي حين تقتصر الصادرات الجزائرية بصورة شبه تامة على قطاع المحروقات، فإن الواردات الجزائرية تتنوع بين العديد من السلع والخدمات بين التجهيزات الصناعية، المواد نصف المصنعة، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، المواد الأولية، وواردات التجهيز الفلاحي، والتي عرفت معظمها ارتفاعا خلال الفترة 2005-2015 مثلا، مقابل انخفاض حاد في كمية المحروقات التي تم تصديرها خلال نفس الفترة، مع بقاء الصادرات خارج المحروقات ضعيفة، بالرغم من التحسُّنِ الطفيف في صادرات المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة (بن قطيب و قويدر، 2020، صفحة 53، 54).

وهو الذي دفع الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل التحكُّمِ في فاتورة الاستيراد والتقليص من قيمة الواردات، خاصة في مقابل انخفاض واستقرار نسبي في قيمة الصادرات، والذي يعني عجزا في الميزان التجاري إذا استمر الوضع على ما هو عليه، مع خطر التأثير على الاحتياطات من العملة الصعبة. فسعت الجزائر إلى التقليص من العجز الـــمُسجّل سنة 2016 مثلا، من خلال صياغة استراتيجية لتقليص الواردات والرفع من قيمة الصادرات، خارج المحروقات تحديدا (العرجوم و بن سحنون، 2022، صفحة 220). ومن بين ما اتخذته الجزائر في هذا الخصوص، إجبارية استخدام الاعتماد المستندي في معاملات التجارة الخارجية في 2009، وقرار تخفيض قيمة العملة، وتبني نظام الحصص عن طريق فرض رخص، كما ونوعا، على الورادات، وذلك سنة 2015، ودخل حيز التنفيذ في 2016 (بوحيتم وجماني، ديسمبر 2020، صفحة 183).

هذا التباين بين قيمة الصادرات والواردات كان له أثر على الميزان التجاري للجزائر، من خلال تسجيل عجز في عدة سنوات، كما هو مُوضّحٌ في الشكل (4)، والذي يُؤكّدُ البيانات الواردة في الشكل (3)، حيث يبرز أنه منذ التسعينات تقريبا كان الميزان التجاري للجزائر إجمالا موجبا، أي أن قيمة الصادرات قد تجاوزت قيمة الواردات خلال تلك الفترة، بالرغم من اختلاف رصيده من سنة إلى أخرى وفقا لقيمة الصادرات والواردات المحققة، فقد سجّل على سبيل المثال فائضا طيلة الفترة 2002-2014، مع أكبر فائض مُسجّل في 2008، ليليه تناقص متواصل ناتج عن تراجع أسعار البترول في السوق العالمية، وبالتالي انخفاض قيمة الإيرادات النفطية. فعلى سبيل المثال، فإن الميزان التجاري قد حقّق فائضا خلال الفترة 2010-2014 بعد بلوغ سعر البترول حدود 56.12 دولار للبرميل في 2010، والذي انعكس إيجابا على الميزان التجاري، لتستقر هذه الأسعار بعد ذلك إلى غاية 2014 بمتوسط سعر وصل إلى 112 دولار للبرميل، ويستمر الميزان التجاري في تحقيق الفائض، بمتوسط

Published on 30-12-2024 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

صادرات مُقدّرة بـــ 66.04 مليار دولار، ومتوسط واردات قُدِّر بـــ 50.38 مليار دولار، ما يعني تحقيق متوسط نسبة تغطية وصلت إلى 133% (يحياوي، 2022، صفحة 306). في حين أن الميزان التجاري يُسجِّلُ قيما سالبة، أي عجزا فيه منذ سنة 2015 تحديدا إلى غاية سنة 2020، والذي يرجع أيضا إلى تواصل انخفاض أسعار البترول، أو تراجع الطلب عليه، فقد انخفاض سعر البرميل من 100.23 دولار سنة 2014 إلى 53.07 دولار في 2015 (بن قطيب وقويدر، 2020، صفحة 52)، وهو الذي يعني تراجعا في قيمة الصادرات الجزائرية، مقابل ارتفاع فاتورة الواردات، وبالتالي عجزا في الميزان التجاري.

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه شديد الانكشاف على الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة للمساهمة العالية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يكون في حالة حساسية وتأثُّرٍ كبير لأي تغييرات تطرأ في السوق العالمية، مع عدم توفُّر خيارات أخرى في صورة صناعات وقطاعات نشاط خارج المحروقات تساهم بفعالية في الاقتصاد. ومع اعتماد الجزائر بشكل شبه تام منذ السبعينات على المحروقات كمصدر رئيسي في الحصول على الموارد المالية، فيعتبر أساس الاقتصاد، والمورد المالي الوحيد تقريبا للبلد (عماري، 2011، صفحة 176 و177). وهو الذي يظهر من خلال الميزان التجاري الذي كانت لصالح الصادرات في فترات الرفاه، والتي بلغت ذروتها مع ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية. إلا أن ذلك لم يدم طويلا، فقد تأثر فعلا الميزان التجاري بعدة أزمات عالمية مثل الأزمة العالمية لسنة 2008، وأزمة انهيار أسعار المحروقات في 2014، واختلالات في الطلب على المحروقات بعد سنة 2018، وما رافقها بعد ذلك من تداعيات أزمة كورونا وتوقف النشاط في العالم، وغيرها، إضافة إلى توجُّهِ العديد من دول العالم نحو الطاقات المتجددة والنظيفة بدلا من الطاقة الأحفورية، وهو ما يعني تراجع الطلب على المحروقات أيضا، وفي مقابل كل ذلك، يتم تسجيل ارتفاع متزايد في قيمة الواردت، وهو ما انعكس على الميزان التجاري، والذي يعرف عجزا مهما في السنوات الأخيرة.

وبالتالي فإن الميزان التجاري في الجزائر لا يزال عرضة للصدمات الخارجية، سواء فيما تعلق بتقلبات أسعار المحروقات أو أسعار الصرف، وباعتبار ارتباطه الكبير بصادرات المحروقات، فلا يمكن الحفاظ على استقرار وضعه من خلال أي سياسات اقتصادية ممكنة، كونها تبقى دائمة غير كافية، لحساسية وتأثُّرِ الميزان التجاري بأي التغيرات والمستجدات التي تطرأ على الوضع الاقتصادي العالمي، وهو الذي أوضحته وأكّدت عليه دراسة (بوحيتم وجماني، ديسمبر 2020).

من خلال ما سبق، يظهر أن **الفرضية الثالثة خاطئة**، فلا يمكن القول أن الصادرات الجزائرية تُغطِّي بصورة تامة كافة الواردات، مع تسجيل ميزان تجاري موجب، حيث يعرف هذا الميزان تذبذبا مستمرا بين الارتفاع والانخفاض، وبين الفائض والعجز، وذلك وفقا لأسعار المحروقات بالدرجة الأولى، فالواردات تشهد ارتفاعا مستمرا نسبيا، في حين أن قيمة الصادرات ترتبط بأسعار المحروقات في السوق العالمية، وما ينجر عن ذلك من انعكاسات أي أزمة اقتصادية أو سياسية عليه، وهو الذي أدّى على سبيل المثال إلى عجز في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط، وارتفاع فاتورة الواردات.

IV.4- توزيع قيمة الصادرات الجزائرية حسب مناطق العالم للفترة 1967-2020:

تسعى الجزائر إلى تنويع شركاءها التجاريين، وتهدف إلى الوصول إلى أغلب مناطق العالم من خلال صادراتها، وبالتالي فهي تحاول ربط علاقات تجارية، بما فيها التصدير، مع كافة الأقاليم والبلدان. ونتيجة لذلك، يُوضِّحُ الشكل (5) توزيع قيمة الصادرات الجزائرية عبر مختلف المناطق التي تُصدِّرُ إليها البضائع الجزائرية.

يمكن إجمال المناطق التي تتعامل معها الجزائر في صادراتها في كل من أوروبا، أمريكا، إفريقيا، آسيا، الدول العربية، وباقي دول العالم، بحيث تختلف قيمة الصادرات الموجهة لكل منطقة منها، وذلك حسب حجم الطلب، وطبيعة المنتجات التي يتم تصديرها لها. وبالرغم من أن الجزائر تسعى إلى تنويع الشركاء التجاريين، وهو الذي يظهر في الشكل (5) خاصة في السنوات الأخيرة، التي تشهد ارتفاعا مُهِمّا في قيمة الصادرات للدول العربية وآسيا، فإن أوروبا تعتبر أكبر مستفيد ومستهلك للصادرات الجزائرية، حيث تتجاوز عموما 60% في أغلب سنوات الدراسة، باستثناء بعض السنوات التي قلت فيها النسبة عن ذلك مثل الفترة 2006-2010، وتجاوز تلك النسبة لما قبل سنة 2005، وفي الفترة بين 2012-2020، وهذا مقابل ارتفاع نسبة بعض المناطق الأخرى، تحديدا كل من أمريكا، الدول العربية وآسيا. وهو ما يشير حقيقة إلى سعي الجزائر إلى عدم الاقتصار على منطقة معينة فقط من أجل تصدير سلعها وخدماتها، وخاصة المحروقات، مع العمل على تعزيز الاتفاقيات والتعاونات والشراكات، في إطار دول الجوار، والدول الإقليمية والعربية، من أجل تنويع وتوزيع مخاطر التصدير والأسواق العالمية، ومحاولة تجنُّبِ تأثير أي أزمة اقتصادية أو مالية في أي منطقة على قيمة الصادرات من تلك المنطقة. وقد أوضحت دراسة (يحياوي، 2022، صفحة 309) أن الصادرات الجزائرية لا تزال مُوجّهة إلى أوروبا باعتبارها أكبر زبون لها، وخاصة المحروقات التي تستقطب منها 57.03% من إجمال صادرات الجزائر لسنة 2019 مثلا، والتي تُعدُّ أكبر نسبة وبعيدة عن المنطقة الموالية، وهي دول آسيا في نفس السنة، والتي بلغت 25.73% من صادرات

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

الجزائر، ثم دول المغرب العربي بنسبة 5.59%، مع الإشارة إلى أن مادة الغاز تُعدُّ المادة الرئيسية التي تستفيد منها أوروبا تقريبا بحجم كامل، في حين يتم تقاسم منتجات البترول الخام والمواد المكررة بين أوروبا وآسيا

ويمكن تفسير الحصة الكبيرة لأوروبا من قيمة الصادرات الجزائرية بالقرب الجغرافي، والذي يسمح للمؤسسات الجزائرية من مختلف مجالات النشاط، أن تستفيد من ذلك في التقليل من تكاليف المواد والبضائع التي يتم تصديرها، وبالتالي فرصا أكبر لتعزيز تنافسيتها، إضافة إلى الإتّفاقية الـــمُوقّعة بين الجزائر ودول الإتّحاد الأوروبي (العرجوم و بن سحنون، 2022، صفحة 223)، دون إهمال المناطق المجاورة والدول العربية والتي تربطها بها علاقات ثقافية وتاريخية. لكن من ناحية أخرى، فإن عدم التنويع في الصادرات يفرض على الجزائر التعامل مع مناطق محددة، حيث أن وأوروبا تُمثّلُ المستورد الأول للمحروقات بالنسبة للجزائر، لتليها منطقة أمريكا، وبالتالي تكون الجزائر نوعا ما منحصرة وتابعة لهذه المناطق في التصدير، مع ما يرافق ذلك من تأثير أي اختلالات أو تغييرات في هذه الأسواق على الصادرات الجزائرية. أما إذا توجّهنا نحو الصادرات خارج قطاع المحروقات، فإن الدراسات والبحوث تشير إلى عدم وجود دول من آسيا، إفريقيا أمريكا، أو يكون عددها محدودا، إضافة إلى تسجيل صادرات إلى دول معينة في سنوات ما مثل الهند والبرتغال، لتتوقف لاحقا، وهو ما يمكن تفسيره ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في تلك الأسواق، أو ضعف إمكانيات استمرار التصدير من قبل المؤسسات الـــمُصدِّرة (عماري، 2011، الصفحات 188- 190). فعموما يعتبر الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأساسي وأكبر سوق لصادرات الجزائر، ويمكن تفسير تراجع حصة أوروبا من الصادرات الجزائرية إلى أقل من 60%، بتأثُّرِ الصادرات الجزائرية بالظروف العالمية، كما تم توضيحه سابقا، حيث أن تلك الفترة قد ترافقت مع أزمة مالية عانت منها الدول الأوروبية والمتمثلة في أزمة الديون السيادية، إضافة إلى تراجع أسعار البترول، خاصة وأن الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2015 قد تمثّل أساسا في المواد الطاقوية بنسبة بين 94-98%، تماشيا مع ميزة الصادرات الجزائرية بأحادية الإنتاج، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تُمثّلُ نسبا ضعيفة، وهو الذي ينعكس أيضا على نوعية وطلب ومكان الشركاء التجاريين. وهو ما يعني أنه بالرغم من تراجع حصة أوروبا في بعض السنوات من قيمة الصادرات الجزائرية، إلا أنها تبقى المنطقة الأكثر استفادة وحصولا على الصادرات الجزائرية (حمو-زروقي ومداح-عرايبي، 2015، الصفحات 105- 108)، وهو ما يعني أيضا تبعية شديدة للجزائر لأوروبا كزبون لتصريف أكثر من 90% من صادراتها من الغاز، وأكثر من 50% من صادراتها من البترول خلال فترة الدراسة (يحياوي، 2022، صفحة 309).

أما فيما تعلق بباقي مناطق العالم، فإن المبادلات التجارية تظل ناقصة، فعلى سبيل المثال، بدء تنفيذ اتفاقية الجزائر ومنطقة التبادل العربي الحر سنة 2009، لم ينعكس بصورة واضحة على الصادرات، والتي لم تُحقّق التطوُّر المنتظر منها، بحيث اقتصرت في أغلبها على صادرات قطاع المحروقات، في حين الصادرات خارج المحروقات لم تلق تصديرا كبيرا إلى المنطقة، وذلك لعدم قدرة المنتج الجزائرية على المنافسة في السوق العربية (بوحيتم وجماني، ديسمبر 2020، صفحة 187).

كما يؤخذ على الجزائر انخفاض حصة إفريقيا من الصادرات الجزائرية، بالرغم من تقاسمهما نفس المجال الجغرافي، وقدرتها على تعزيز التعاون الإفريقي الذي ينعكس إيجابا على تنمية وتنويع الصادرات في الجزائر، وحتى تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أثبتت دراسة (براهيمي وبوجمعة، ديسمبر 2022، صفحة 457) وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للصادرات الجزائر اتجاه إفريقيا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وعلى المدى القصير ما عدا فترات الإبطاء. وهو ما يعني ضرورة تنشيط العلاقات التجارية بين الجزائر وشركاءها في إفريقيا بصورة فعّالة وسريعة، حتى تتمكّن من ترقية الصادرات إليها قيمة ونوعا.

هذا ما يُثبت **صحّة الفرضية الرابعة للدراسة**، فمع أن الجزائر تعمل جاهدة على تنويع زبائنها، وتغيير أسواق تصديرها، إلى أن أوروبا بصورة عامة تُعدُّ الزبونَ الأكبر، وصاحب أكبر حصّة من صادرات الجزائر، مع الإشارة إلى تسجيل تراجع في هذه الحِصّة خلال السنوات الأخيرة، لكنها تبقى إلى غاية سنوات فترة هذه الدراسة، الأولى من حيث التبادلات التجارية مع الجزائر، وعلى رأسها صادراتها من المحروقات.

V- الخلاصة :

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تعزيز نمو الاقتصاد لتقوية مختلف القطاعات للمساهمة الفعالة في التنمية، ولذلك تم وضع العديد من البرامج والسياسات، وإرساء هيئات ومؤسسات متنوعة، يكون هدفها الرئيسي هو ترقية الصادرات الجزائرية، كما ونوعا، مع تعزيز دور القطاع خارج المحروقات في تطوير التصدير، حتى تتخلص الجزائر من التبعية للمحروقات. وقد أتت هذه الدراسة من أجل تحليل واقع التصدير في الجزائر، والتعرُّفِ على اتجاه الصادرات الجزائرية من حيث نوعها أو أسواقها، وتشخيص وضعية الميزان التجاري، مع محاولة تغطية كامل الفترة الزمنية من 1963-2020. ومن بين **نتائج الدراسة** المتوصل إليها يمكن إيجاز ما يلي:

Published on 30-12-2024 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

- عرفت الصادرات الجزائرية تضاعفا هاما في قيمتها منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، مع تسجيل بعض التراجع في فترات الأزمات الاقتصادية العالمية وأزمات أسواق المحروقات، إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بالسابق؛
- لا تزال المحروقات أكبر مسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة تجاوزت 90% منذ السبعينات، وهو ما يعني استمرار تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات في تحصيل العملة الصعبة أو في تمويل البرامج الوطنية؛
- لا تتجاوز نسبة القطاعات الاقتصادية غير النفطية مجتمعة، حدود 10% من الصادرات الجزائرية كأحسن نسبة مسجلة سنة 2020، منذ السبعينات، مقابل نسبة أقل من ذلك بكثير في باقي الفترة. ما يعني تحسُّنا طفيفا في تنويع الصادرات، لكن وتيرة نموها غير مُشجِّعة؛
- بالرغم من أن الميزان التجاري للجزائر سجّل فائضا جيدا عموما خلال الفترة 2000-2013، ما عدا فترات الأزمات، فإن الميزان التجاري بعد سنة 2015 يشهد عجزا سنويا واضحا ناتج عن تجاوز قيمة الواردات التي تعرف تزايدا خلال نفس الفترة، لقيمة الصادرات الجزائرية التي تشهد بدورها تراجعا خلالها، مع تسجيل تحسُّن في قيمتها في الفترة 2016-2018، فإنها تبقى أقل من قيمة الواردات؛
- تُعدُّ منطقة أوروبا أكبر مستفيد من الصادرات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، إلا أنه يُسجّل تزايد معتبر في قيمة الصادرات لصالح المناطق الأخرى في العالم، وعلى رأسها أمريكا، ثم الدول العربية ومنطقة آسيا، ما يعني السعي إلى تنويع الشركاء التجاريين للجزائر.

من هذه النتائج، يظهر أن الجزائر لم تصل حقيقة إلى الأهداف المسطرة من خلال برامج التنمية والتنويع المختلفة التي هدفت إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات، حيث أن تطوُّر حجم التصدير بصورة كبيرة وملفتة، لا يعني أن توجُّه الصادرات قد اختلف تماما، فلا يزال قطاع المحروقات مسيطرا على الصادرات بنسبة تتجاوز 90%، وهو ما يعني ضرورة إتخاذ اجراءات سريعة وجدية لتطوير النسيج الصناعي والإنتاجي في قطاعات النشاط المتنوعة، من أجل الدعم التدريجي لهيكل الصادرات. وعليه يمكن تقديم بعض **اقتراحات الدراسة** كما يلي:

- العمل على تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة ومناخ الأعمال بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية؛
- الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المحلي على الطاقة، إضافة إلى توجيهها للتصدير عند الضرورة؛
- دعم ريادة الأعمال والصناعات الحرفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على القطاعات المنتجة من خلال تسهيلات أكبر في الإنتاج والتسويق والتصدير، من أجل تطوير وتوفير منتج جزائري ذو تنافسية في السوق الخارجية؛
- إشراك المجتمع في تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال إدراج الفكر المقاولاتي والعمل اليدوي لطلاب المدارس والثانويات، لبناء مجتمع منتج، والحد من الفكر الاستهلاكي البحت له؛
- تعزيز علاقات الشراكة واتفاقيات التصدير والتعاون بين الجزائر والدول الإفريقية والعربية، من أجل ترقية الصادرات بصورة أكبر، وتوسيع قاعدة التصدير، من حيث المجال الجغرافي والنوعي.

- ملاحق :

الشكل (1) : تطوُّر قيمة الصادرات الجزائرية من 1963-2020

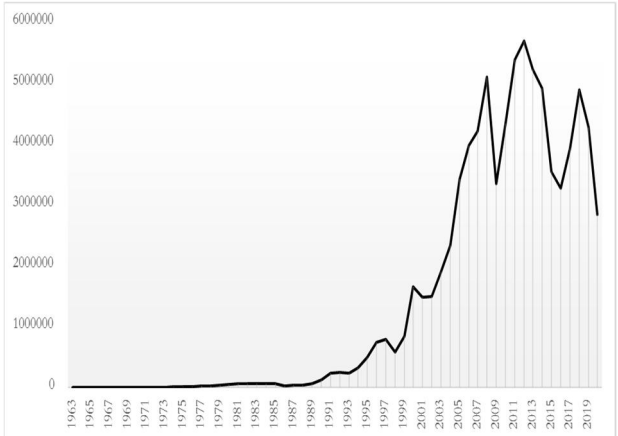

المصدر : من إعداد الباحث بناء على: (ONS, 2022)

الشكل (2) : تطوُّر نسبة مساهمة قطاع المحروقات في قيمة التصدير في الجزائر خلال الفترة 1967-2020

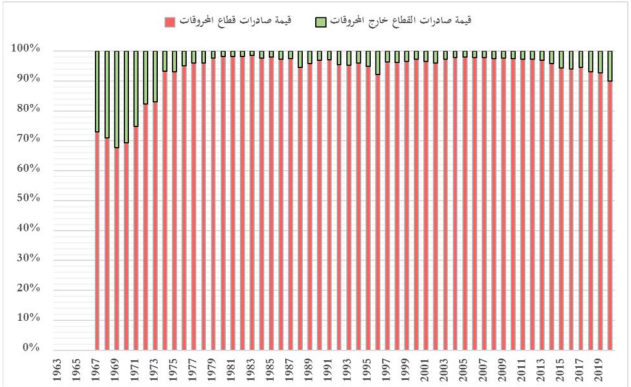

المصدر : من إعداد الباحث بناء على: (ONS, 2022)

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

الشكل (3) : تطوُّر قيمة الصادرات والواردات الجزائرية من 1993-2020

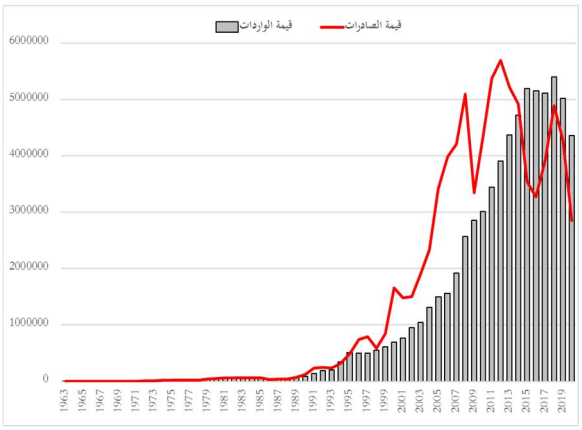

المصدر : من إعداد الباحث بناء على: (ONS, 2022)

الشكل (4) : قيمة الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1993-2020

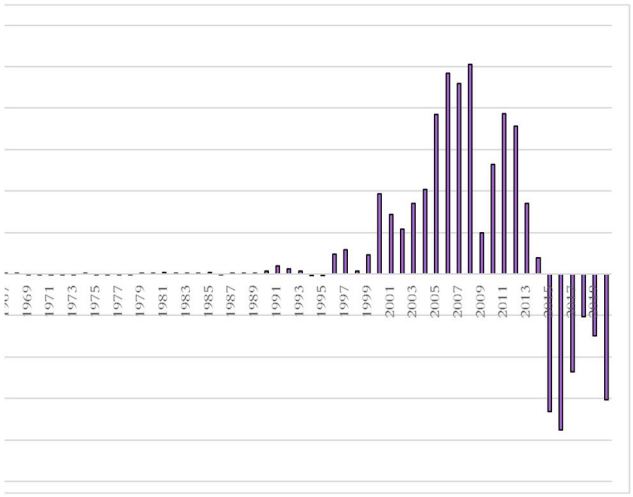

المصدر : من إعداد الباحث بناء على: (ONS, 2022)

الشكل (5) : توزيع نسبة قيمة الصادرات الجزائرية حسب مناطق العالم خلال الفترة 1967 - 2020

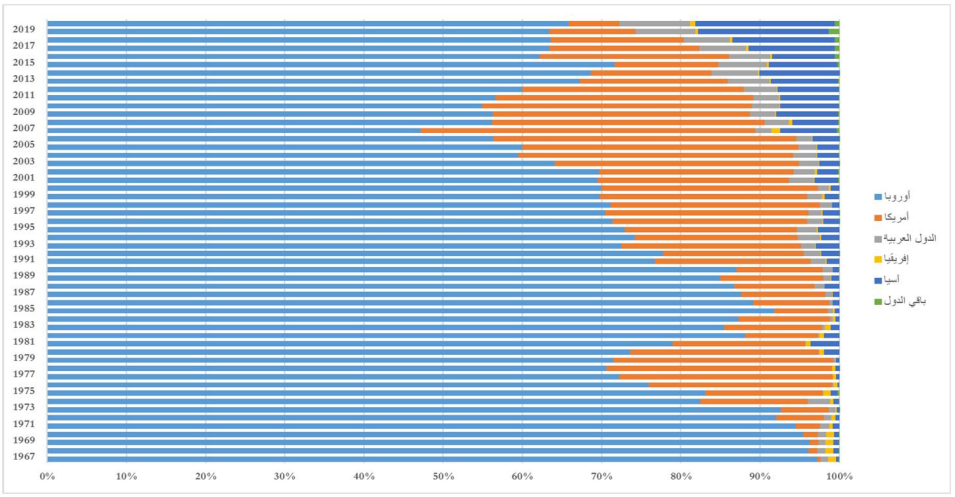

المصدر : من إعداد الباحث بناء على: (ONS, 2022)

- الإحالات والمراجع :

1. AIT BEN AMMAR, I. (2015). Export clusters as a mechanism for promoting non-hydrocarbon exports. Majallat 'Ulum al-Iqtisad wat-Tasiyir wat-Tijara, (32), 127-148. (Written in Arabic)
2. AL-ARJOUM, M., & BEN SAHNOUN, S. (2022). Promoting Algerian non-hydrocarbon exports - Prospects and challenges: A descriptive analytical approach to Algerian exports during the period 2010-2019. Majallat Abhath, 07(01), 209-226. (Written in Arabic)
3. Algerian Chamber of Commerce and Industry. (2014). Tasks. Retrieved from the official website of the Algerian Chamber of Commerce and Industry: https://www.caci.dz/ar/R%C3%A9seau%20CCI/Missions/Pages/Missions.aspx (Written in Arabic)
4. ALJEX. (2023). Who are we? Retrieved from the official website of the National Agency for Export Promotion: https://www.algex.dz/algex/a-propos-d-algex (Written in Arabic)

5. AMMARI, J. (April 14, 2011). Export strategy in Algerian small and medium-sized enterprises. Doctoral thesis. Department of Management Sciences. Faculty of Economics, Commerce, and Management Sciences, University of Batna. (Written in Arabic)
6. BELAALA, A., & DEHIMI, O. (June 2024). Analytical study of Algeria's non-hydrocarbon exports in light of the National Export Strategy 2011-2022. Majallat Ma'arif, 19(01), 259-278. (Written in Arabic)
7. BEN LAHRASH, S. (2012/2013). Encouraging non-hydrocarbon exports - Case study. Master's thesis in Business Administration. Faculty of Economics, Commerce, and Management Sciences, University of Oum El Bouaghi. (Written in Arabic)
8. BENKOTEIB, K., & KOUIDER, L. (2020). Contribution of the agricultural sector to Algeria's trade balance during the period (2000-2015). Majallat al-Mudabbir, 07(01), 36-63. (Written in Arabic)
9. BIGHIANI, W. (June 2019). Export promotion for the Algerian economic enterprise. Buhuth Jami'at al-Jaza'ir 1, (13), 10-35. (Written in Arabic)
10. BOUHITEM, N., & DJAMANI, M. (December 2020). The impact of trade openness on the trade balance in Algeria during (1990-2017). Majallat al-'Ulum al-Insaniya was-Samtiya, 06(02), 169-192. (Written in Arabic)
11. BRAHIMI, A. K., & BOUJEMAA, B. (December 2022). The impact of Algeria's exports to Africa on economic growth in Algeria. Majallat al-Mi'yar, 13(02), 445-458. (Written in Arabic)
12. DRISS, Y., & BENMOUIZA, A. (2021). Export development potential of small and medium-sized enterprises in Algeria. Al-Bahith al-Iqtisadi, 08(01), 271-286. (Written in Arabic)
13. ENNEMRI, N. (Décembre 2017). La relation entre le taux de change, l'importation et l'exportation en Algérie. Revue EL MOGGAR des études économiques, 01(01), 24-35.
14. HAMOU-ZEROUKI, A., & MADDAH-ARAIBI, H. (2015). Analytical study on the impacts of the European financial crisis of 2010 on Algeria's exports to the European Union. Majallat al-Huquq wal-'Ulum al-Insaniya - Dirasat Iqtisadiya, 31(01), 99-110. (Written in Arabic)
15. IAH, A. R. (June 2011). The role of oil export revenues in shaping Algerian economic policy - Case 2000-2011. Dafatir al-Siyasa wa al-Qanun, (05), 199-220. (Written in Arabic)
16. KACIMI, N., & RASOUL, H. (June 2022). The problem of export development and its role in supporting economic growth in Algeria during the period (2009-2018). Majallat at-Tanmiyat wal-Istishraf lil-Buhuth wal-Dirasat, 70(10), 213-225. (Written in Arabic)
17. KEDDARI, N., & TOUATI, K. (Septembre 2021). Analyse de la relation entre structure d'exportation et croissance économique : Cas de l'Algérie (1995-2019). Revue l'Intégration Economique, 09(03), 601-620.
18. KHELAT-KIHEL, M. L., & TIMAOUI, A. M. (2022). The impact of logistics performance on re-export trade: An econometric study using panel models during the period (2010-2018). Majallat al-Ibtikar wat-Taswiq, 09(01), 91-114. (Written in Arabic)
19. KHELAT-KIHEL, M. L., & TIMAOUI, A. M. (2022). The impact of the regular maritime transport network dynamics on re-export trade growth: An econometric study of a group of countries for the period (2012-2019). Majallat Abhath Iqtisadiya Mu'asira, 05(01), 631-653. (Written in Arabic)
20. KOTLER, P., et al. (2017). Marketing: Behavior, markets, environment, and information (Vol. 02). (Mazen Naffaa, translators) Dar Alaa Edin for Publishing and Distribution. (Written in Arabic)

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

21. MEDANI, J. D., & JEDDAH, A. K. (December 2023). An analytical study of Algeria's non-hydrocarbon exports during the period (2014-2019). Majallat Buhuth al-Iqtisad wal-Manjment, 04(03), 51-70. (Written in Arabic)
22. MELAIKIA, A. (December 2017). Obstacles to exporting non-oil products in Algeria: A field study of exporters' perceptions. Majallat al-Islahat al-Iqtisadiya wal-Intijam fil-Iqtisad al-'Alami, 12(24), 26-41. (Written in Arabic)
23. MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS. (2022). Procedures and facilitation. Retrieved from the official website of the Ministry of Foreign Affairs and National Community Abroad: https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/support-for-exports/measures-and-facilitations (Written in Arabic)
24. MINISTRY OF TRADE AND EXPORT PROMOTION. (2017). Special fund for export promotion. Retrieved from the official website of the Ministry of Trade and Export Promotion: https://www.commerce.gov.dz/b-aide-pour-l-exportation (Written in Arabic)
25. ONS. (2022). Rétrospective Statistique 1962-2020 : Commerce Extérieur. Algérie: Office National des statistiques. Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce_exter1962_2020Fr.pdf
26. OTHMANI, A. (2021). An econometric study of the impact of exports on economic growth in Algeria during the period (1990-2020) with reference to the COVID-19 pandemic. Majallat ad-Dirasat al-Iqtisadiya al-Mu'asira, 06(02), 111-126. (Written in Arabic)
27. RJAB, L., & BATOURI, R. (2020). Institutional coverage of export risks in Algeria - Case study. Al-Afaq lil-Dirasat al-Iqtisadiya, 05(02), 174-190. (Written in Arabic)
28. SAFEX. (2017). About SAFEX. Retrieved from the official website of the Ministry of Commerce and Export Promotion: https://www.commerce.gov.dz/societe-algerienne-des-foires-et-expositions-safex (Written in Arabic)
29. SWEISSI, R. (October 2022). Obstacles facing non-oil exports in Algeria. Majallat ad-Dirasat al-Muhasabiya wal-Maliyya al-Mutaqadima, 06(02), 69-84. (Written in Arabic)
30. YAHIAOUI, A. H. (2022). Export promotion strategy in Algeria between reality and ambition - A study for the period (2010-2020). Majallat Dafatir Iqtisadiya, 13(01), 298-314. (Written in Arabic)
31. ZOUAOUI, F. (December 2017). The issue of non-hydrocarbon exports in Algeria and the measures for their promotion. Aba'ad Iqtisadiya, 07(02), 375-394. (Written in Arabic)